

Distr.: General
24 January 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الحادية والستون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح

العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السابعة والعشرون

فيينا، ١٤-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية

المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة ووضع المالى

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية

المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة ووضع المالى

مذكرة من الأمانة

ملخص

أعدت هذه المذكرة عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٣٦، الذي نصّ على تجديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى حتى الجزء من دورتي اللجنتين، الذي سيعقد في النصف الأول من عام ٢٠٢١، وكذلك عملاً بقرارات لجنة المخدرات ١٣/٥٢ و ١٠/٥٤ و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ و ١/٥٨ و ٣/٦٠ و قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨ و ١/٢٠ و ٩/٢٠ و ٢/٢٢ و ١/٢٤ و ١/٢٦. وتتناول هذه المذكرة عمل الفريق العامل في الفترة ما بين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويمكن الاطلاع في الوثيقة E/CN.7/2017/3/Add.2-E/CN.15/2017/15/Add.2 على معلومات عن عمل الفريق العامل خلال الفترة السابقة.

* E/CN.7/2018/1

** E/CN.15/2018/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

020218 020218 V.18-00300 (A)



أولاً - المداولات

١ - في الفترة الممتدة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عقد الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى ثلاثة اجتماعات غير رسمية واجتماعاً رسمياً واحداً.

٢ - وواصل الفريق العامل النظر في المسائل المدرجة ضمن بنود جدول أعماله الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٣٦/٢٠١٧ ولجنة المخدرات في قرارها ١٣/٥٢ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٣/١٨، ووفقاً للإطار المرجعي المرفق بتلك القرارات، وكذلك للأحكام الواردة في قرارات لجنة المخدرات ١٠/٥٤ و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ و ١/٥٨ و ٣/٦٠ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ١/٢٠ و ٩/٢٠ و ٢/٢٢ و ١/٢٤ و ١/٢٦.

٣ - وفي الاجتماع الذي عقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم إلى الوفود مخطط عام للميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) سلط الضوء، في جملة أمور، على نمو كبير في تنفيذ البرامج بلغ ما مجموعه ٦٧٢,٤ مليون دولار؛ وانخفاض كبير في مستوى الأموال العامة الغرض (أقل من ١ في المائة من مجموع إيرادات المكتب)، التي كانت الأداة الرئيسية للتغلب على أوجه العجز البرنامجية على المدى القصير؛ واقتراح بحشد الموارد المخصصة لمهام الأبحاث والعدالة، التي كانت تمول سابقاً من الأموال العامة الغرض، على نحو منفصل، مع استخدام احتياطات الأموال العامة الغرض؛ واكتمال عملية الانتقال إلى التنفيذ التام لنموذج الاسترداد الكامل للتكاليف. وتضمنت المعلومات الأخرى التي قدمها ممثلو المكتب بيانات بشأن اتجاهات وتطورات الأموال المخصصة الغرض والأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج والتحديات الرئيسية في المستقبل. وعرض أيضاً الجدول الزمني لاستعراض ميزانية المكتب للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والموافقة عليها، كما عرضت أوجه الكفاءة المحققة فيما يتعلق بالميزانية العادية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأعربت وفود عن قلقها إزاء انخفاض الأموال العامة الغرض وما يمكن أن يتركه من أثر على مهام المكتب الأساسية. ونوه بالدور الحاسم الذي يضطلع به فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات. وأعرب متكلمون عن قلقهم إزاء ما يمكن للنقص في الأموال العامة الغرض أن يتركه من أثر على عمل موظفي هذا الفرع. واعتبر النمو الحاصل في الأموال المخصصة الغرض مؤشراً على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للمكتب كشريك منفذ. ورأى بعض المتكلمين أن الإفراط في معدلات استرداد كامل التكاليف يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة المكتب على التنافس مع المنظمات الأخرى.

٤ - وأثناء الاجتماع، أبلغ ممثل للمكتب أيضاً عن الجهود المبذولة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخصوصاً فيما يتعلق بالهدف ١٦، بشأن العدالة، والغاية ٣-٥ (تعزيز الوقاية والعلاج من إساءة استعمال المواد). وقدمت معلومات محدثة عن تنفيذ برنامج المكتب الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، بوصفه منبرا للمشاركة بقوة في التصدي للتحديات التي تطرحها المخدرات والجريمة في غرب ووسط آسيا. وأعربت وفود عن القلق إزاء تناقص الدعم المقدم من المانحين لمواجهة تدهور الوضع المتعلق بإنتاج الأفيون في أفغانستان.

وقدمت أيضا معلومات محدثة عن البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات، الذي يعتبر وسيلة تربط حماية الحياة البرية بالعدالة الجنائية، وعن البرنامج العالمي المشترك المتعلق بالحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها، الذي ينفذ بالتعاون بين منظمة الصحة العالمية واتحاد مكافحة الدولية للسرطان. وقدم كذلك عرضاً إيضاحي بشأن البرنامج العالمي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، الذي كان قد أنشئ بهدف وضع إطار مؤسسي للمكثبين لتحقيق المساواة بين الجنسين. وبعض الأنشطة الجارية والمقررة في إطار هذا البرنامج العالمي هي: إجراء دراسة استقصائية أساسية؛ ووضع استراتيجية وخطة عمل للمساواة بين الجنسين؛ وتنفيذ أنشطة توعية وبناء للقدرات داخل المكتب؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في دورة إدارة المشاريع؛ وتعزيز التكافؤ بين الجنسين في صفوف الموظفين. وحصل الفريق العامل أيضاً على معلومات محدثة عن عمل وحدة التقييم المستقل التابعة للمكتب، ركزت على نتائج الاستثمار في التقييمات المراعية للمنظور الجنساني. وقدمت لمحة عامة عن المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب في مجال تدابير العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب.

٥- وقدمت إلى الوفود، في الاجتماع الذي عقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، معلومات محدثة بشأن الوضع المالي للمكتب شملت جوانب مثل عملية صنع القرار بشأن الميزانية العادية؛ والمساهمات العامة الغرض المتوقعة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩؛ والميزانية العامة الغرض في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩؛ ومقارنة الميزانيات الأولية للأموال المخصصة الغرض بأموال تكاليف دعم البرامج؛ والبنود الرئيسية في إطار تزايد الأموال المخصصة الغرض في عام ٢٠١٧ وتنفيذ عمليات التمويل المخصصة الغرض اعتباراً من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ وتفصيل ميزانية تكاليف دعم البرامج، حسب الشعبة والوظيفة، في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وعرضت أيضاً الأهداف الرئيسية لإصلاحات الأمين العام الإدارية. وردا على الأسئلة والتعليقات التي أبدت، أوضح مدير شعبة الإدارة استخدام مختلف مصادر التمويل، فأبرز الانخفاض الحاد في الأموال العامة الغرض (التبرعات غير المخصصة)، وأشار إلى أن الإيرادات المتوقعة من الأموال العامة الغرض للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ أقل مما كان متوقفاً للميزانية الحالية، وأن غالبية الإيرادات أصبحت على مر السنين مخصصة الغرض. وأوضح كذلك أن عملية استعراض الميزانية الداخلية شملت تقييماً لاحتياجات ومتطلبات كل شعبة ومشاورات داخلية استناداً إلى مبادئ تحقيق التوازن في الميزانيات، واستخدام الأموال للأغراض المقصودة، والحفاظ على مستويات مناسبة من الاحتياطات، والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بما فيها مذكرة المراقب المالي التي تنظم استخدام أموال تكاليف دعم البرامج.

٦- وأسهب ممثل للمكتب في الحديث عن إعداد الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، فأوضح أن ذلك الإطار معلق حالياً بانتظار مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاحات المتعلقة بأمور منها طول فترة الميزانية (إمكانية خفضها من سنتين إلى سنة واحدة)، وأن الدول الأعضاء ستنتظر في نموذج الخطط البرنامجية على نحو رسمي. وإذا وافقت الجمعية العامة على مقترحات الإصلاحات، فإن التغييرات ستصبح نافذة فيما يتعلق بالميزانية السنوية والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وستتطلب استخدام نموذج جديد على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة

بأكملها. وقدم ممثل المكتب أيضا معلومات محدثة عن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وأشار إلى أن المكتب، بوصفه عضوا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يشارك بنشاط في عملية الاستعراض تلك. وقال إن مجالات الإصلاح الرئيسية الأربعة الجاري تنفيذها بقيادة الأمين العام ونائبه تشمل وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة بما يتماشى مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وقدمت عروض إيضاحية أخرى في الاجتماع تناولت الدعم الذي يقدمه المكتب إلى الدول الأعضاء في وضع تدابير فعالة لمواجهة إصابة السجناء بفيروس نقص المناعة البشرية، ومراعاة المنظور الجنساني في تدابير العدالة الجنائية المتخذة للتصدي للإرهاب. وقدمت أيضا معلومات محدثة عن عمل وحدة التقييم المستقل.

٧- وفي الاجتماع الذي عقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم مدير شعبة الإدارة التابعة للمكتب توضيحات بشأن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمتعلقة بميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (E/CN.7/2017/13-15). وأجاب على استفسارات الوفود بشأن الميزانية المدججة، وشملت الاستفسارات ما يلي: الوقت اللازم لتجهيز الميزانية المدججة ولموافقة اللجنتين عليها؛ واستخدام مختلف مصادر التمويل؛ والنقل المقترح لمهام الأبحاث والعدالة في المكتب من التمويل العام الغرض إلى التمويل المخصص الغرض؛ وانخفاض الأموال العامة الغرض على مر السنين. وردًا على الأسئلة والتعليقات التي أبدت، أوضح مدير شعبة الإدارة أن انخفاض التمويل العام الغرض جعل المكتب يعكف، منذ الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، على تحديد المصادر المناسبة لتمويل الأنشطة، بوسائل منها نقل مهام ممثلي المكاتب الميدانية ونواجم من التمويل العام الغرض إلى التمويل المخصص الغرض؛ ونقل مهام الدعم غير المباشر مثل مهام التمويل المشترك والشراكة والدعوة والدعم المركزي لأنشطة الشعب إلى بند أموال تكاليف دعم البرامج. وقال إنه في المرحلة الراهنة لم يعد هناك الكثير من الخيارات وإن المدير التنفيذي قد التزم بضمان استمرارية عمل المكتب في مجال الأبحاث والعدالة، حتى لو استلزم الأمر إعادة توزيع الموارد حسب الاقتضاء. وأضاف أن أموال تكاليف دعم البرامج قد خصصت لدعم المشاريع على نحو غير مباشر.

٨- وقدمت في الاجتماع أيضا معلومات محدثة عن عمل وحدة التقييم المستقل، بما فيها معلومات عن مساهمة الوحدة في استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من أنشطة بناء القدرات من أجل التقييم الوطني للتقدم المحرز. وأبلغت الأمانة أيضا عن التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين بين موظفي المكتب على جميع المستويات في أربعة مجالات رئيسية وهي: التوظيف والاحتفاظ بالموظفين، والتطوير الوظيفي، والثقافة السائدة في المنظمة، وهيكلية الدعم. وذكر من بين الإنجازات تحقيق المكتب للأهداف المحددة لعام ٢٠١٦ بشأن تمثيل النساء في الوظائف غير العليا (ف-١ إلى ف-٤) والوظائف العليا (ف-٥ إلى مد-٢) في الفئة الفنية؛ وتوفير التدريب على الدعم الوظيفي وتنظيم حلقات عمل ودورات إلكترونية لتعزيز تقدم المرأة وظيفياً؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى تطوير ثقافة جامعة تعزز التنوع وتزود الموظفين بثقافة مرنة وتمكينية في مكان العمل.

٩- وعُقد اجتماع رسمي للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعها المالي في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتكلم في الاجتماع المدير التنفيذي فأشار إلى أولويات المكتب لعام ٢٠١٨، كما قدم معلومات عن التنقيحات التي أدخلت على ميزانية المكتب المدجة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والتي أعدت بناء على الطلبات التي قدمتها الدول الأعضاء في دورتي اللجنتين المستأنفتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأشار إلى أن المكتب يقترح نقل موارد من أجل فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات، بما في ذلك الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج. وأنه أتاحت، في الوقت نفسه، أموال لشعبة العمليات من أجل الحفاظ على سلامة شبكة المكاتب الميدانية. وأكد أيضاً التوقعات القوية للإيرادات المخصصة الغرض، مما يدل على استمرار ثقة المانحين في الأعمال التي يضطلع بها المكتب، وأشار إلى أنها أتاحت التوسع في البرامج في عدد من البلدان والمناطق، وأن المكتب قد استطاع، بالرغم من هذا التوسع، الحفاظ على الانضباط في الميزانية وتطبيق مبادئ استرداد كامل التكاليف في الميدان. ولكنه قال إن توقعات الإيرادات العامة الغرض قد انخفضت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، وأنه يلزم الحصول على قدر أكبر من الأموال العامة الغرض للحفاظ على التوجه الاستراتيجي وممارسة الرقابة وإدارة العجز المالي المحتمل وتنفيذ التحسينات. كما يلزم مواصلة تقديم الدول الأعضاء للدعم السياسي والمالي من أجل إيجاد حلول مستدامة بشأن موارد المكتب. وقال إن المكتب، من جانبه، يعتزم مواصلة تعزيز إطار المساءلة بما يتماشى مع الإصلاحات المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأبرز المدير التنفيذي تطورات أخرى منها تعزيز المساواة في تمثيل المرأة على جميع مستويات الموظفين، فضلاً عن التمثيل الجغرافي العادل. وقال إن المكتب، يتماشى مع الاستراتيجية المطبقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التكافؤ بين الجنسين، قد وضع استراتيجيته الخاصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وهو يعمل حالياً على وضع خطة عمل لضمان التنفيذ الفعال لتلك الاستراتيجية. وأعرب عدد من الوفود عن تقديرهم لمشاركة المدير التنفيذي في الاجتماع، التي تدل على الأهمية التي يوليها المكتب لمسائل الحوكمة والتمويل. ورحبوا أيضاً بالميزانية المنقحة المقترحة، بما في ذلك التعديلات المقترحة لتأمين استمرارية الخدمات في قطاعي الأبحاث والعدالة، فضلاً عن العمليات الميدانية.

١٠- وعرض مدير شعبة الإدارة مذكرة من المدير التنفيذي عن الميزانية المدجة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تضمنت التعديلات التي طلبتها لجنة المخدرات في قرارها ١٠/٦٠ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٥/٢٦. وقال إن المذكرة معدة للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها من جانب لجنة المخدرات في دورتها الحادية والستين في آذار/مارس ٢٠١٨ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السابعة والعشرين في أيار/مايو ٢٠١٨.^(١) وقدم ممثلو الأمانة عروضاً إيضاحية أخرى عن إدارة الموارد البشرية في المكتب، وعن التقدم المحرز في تنفيذ برامج المكتب في جنوب شرق أوروبا وأفريقيا، وعن عمل وحدة التقييم المستقل. كما قدمت الأمانة معلومات محدثة عن عملية إصلاح الأمم المتحدة نظراً لارتباطها بطرائق تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وأتفق الاجتماع، بناءً على الممارسة المتبعة في

(١) E/CN.7/2018/12-E/CN.15/2018/14

السابق، على أن تُعلّق اجتماعات الفريق العامل حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، بعد دورتي اللجنتين، وذلك بغية إتاحة متّسع من الوقت لإعداد برنامج عمل جديد.

ثانياً - المسائل التنظيمية والإدارية

١١ - عقد الفريق العامل، بتوجيه من رئيسه إغناثيو بايلينا رويث (إسبانيا) ومعتز خالد علي عبد الهادي (مصر)، ثلاثة اجتماعات غير رسمية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، واجتماعاً رسمياً واحداً في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١٢ - وعقدت مشاورات غير رسمية يومي ٥ و٦ كانون الأول/ديسمبر بشأن مشروع القرارين المتعلقين بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الواردين في المرفقين السادس والسابع، على التوالي، من تقرير المدير التنفيذي عن ميزانية المكتب المدججة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (E/CN.7/2017/12-14). (E/CN.15/2017/14).

١٣ - وواصلت الأمانة تزويد الفريق العامل بالوثائق والمعلومات باستخدام الوسائط الإلكترونية والمنشورات الورقية، ومنها صفحتان شبكيتان، إحداهما متاحة للاطلاع العام (www.unodc.org/unodc/en/commissions/FINGOV/FINGOV-index.html) والثانية مؤمنة وتخصّ الدول الأعضاء (www.unodc.org/missions/en/wgjf/index.html)، وقد أنشأتهما الأمانة وتعهدهما لكي يستخدمهما الفريق العامل.

ثالثاً - الإجراء المطلوب من اللجنتين اتخاذه

١٤ - إنّ لجنة المخدرات، في دورتها الستين المستأنفة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها السادسة والعشرين المستأنفة، انتخبنا إغناثيو بايلينا رويث (إسبانيا) ومعتز خالد علي عبد الهادي (مصر)، رئيسين للفريق العامل، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قرار لجنة المخدرات ١٣/٥٢ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨.